



تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا

ترجمة المؤلف^(١) رحمه الله $\frac{٦٣١}{٦٧٦}$ هـ = $\frac{١٣٣٣}{١٣٧٦}$ م

هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام، الفقيه الشافعي، الحافظ الزاهد، المكنى بأبي زكريا الملقب بمحيي الدين النووي، المعروف بشيخ الإسلام. ولد بنوى، وهي قرية من قرى حوران من بلاد سورية، وتعلم القرآن ببلده، ثم قدم دمشق مع والده، فسكن بالمدرسة الرواحية، وسنه يومئذ تسع عشرة سنة، فاشتغل بالعلم وظل نحو سنتين لم يضع جنبه إلى الأرض، وكان قوته فيها جارية المدرسة، وحفظ التنبية في نحو أربعة أشهر ونصف، وقرأ وحفظ ربع المذهب في باقي السنة، وجعل يشرح ويصحح على شيخه كمال الدين إسحق المغربي ولازمه فأعجب به وأحبه لذكائه وفطنته وحفظه وجعله معيداً لأكثر تلامذته، ورزقه الله من القوة على الدرس والمذاكرة الشيء الكثير، حتى انه كان يقرأ في كل يوم اثني عشر درساً من حديث وأصول ولغة وتصريف وكلام ومنطق. وأراد الاشتغال بالطب ولكن الله صرفه عنه إلى الاشتغال بالعلوم الدينية.

وفي سنة ٦٥١ هـ حج مع والده ثم عاد من الحج فتابع الاشتغال بالعلم وجد واجتهد. وتوفي رحمه الله - في رجب سنة ٦٧٦ ودفن ببلده.

(١) انظر ترجمته في:

الأعلام ٣: ١١٤٩

الإمام النووي لعل الطنطاوي ص ١٥ - ١٦

إيضاح المكنون ١: ٢٥٢، ٣: ١٥٣، ١٩٩، ٤٣٥

البداية والنهاية ١٣: ٢٧٨ - ٢٧٩

تذكرة الحفاظ ٤: ١٤٧٠ - ١٤٧٤، ١٤٨٦

الدارس في تاريخ المدارس ١: ٢٤ - ٢٥

دول الإسلام ٢: ١٧٨

السلوك للمقريزي ١: ٢ - ٦٤٨

شذرات الذهب ٥: ٣٥٤ - ٣٥٦

طبقات الحفاظ ص ٥١٠

طبقات الشافعية للأسنوي ٢: ٤٧٦ برقم ١١٦٢

طبقات الشافعية للسبكي ٨: ٣٩٥ - ٤٠٠



وأخذ عنه: أمين الدين سالم، والشيخ شهاب الدين بن جعوان، والقاضي شهاب الدين الإربدي، والقاضي صدر الدين سليمان الجعيري، والشيخ علاء الدين ابن العطار. وروى عنه ابن أبي الفتح، وابن العطار، والمزي وجماعة.

مكث - رحمه الله - عشرين سنة يشتغل بالعلم ليلاً ونهاراً مع الزهد والورع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقناعة باليسير، وقد ولي مشيخة دار الحديث بعد الشيخ شهاب الدين أبي شامة، وكان لا يأخذ من مرتبها شيئاً بل كان يقنع بالقليل مما يبعث به إليه والده، وكان لا يأكل في اليوم والليلة إلا أكلة واحدة، وكان لا يشرب إلا مرة عند السحر. وكان يمتنع عن أكل الفواكه والخيار ويقول: أخاف أن يרטب جسمي ويجلب النوم. قال ابن العطار: كلمته في الفاكهة فقال: دمشق كثيرة الأوقاف وأملاك من تحت الحجر، والتصرف لهم لا يجوز إلا على وجه

ومن شيوخه: أبو إسحق إبراهيم بن عيسى المرادي، والشيخ شمس الدين بن أبي عمر، والشيخ أحمد بن سالم المصري، وأبو محمد إسماعيل بن أبي اليسر، والقاضي أبو الفتح التفليسي، والرضى بن البرهان، وأبو البقاء الزين خالد النابلسي، وابن عبد الدائم، والشيخ أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر بن أحمد بن قدامة المقدسي، وهو أجل شيوخه، وشرف الدين عبد العزيز الحموي، والقاضي عماد الدين عبد الكريم بن عبد الصمد الحارستاني، خطيب دمشق، والقاضي أبو الفتح عمر بن بندار، والصدر البكري، والمحدث الضياء بن تمام الحنفي، والفخر المالكي، وابن المالك، ويحيى الصيرفي.

وتفقه على الإمام كمال الدين إسحق المغربي، والإمام شمس الدين بن عبد الرحمن ابن نوح المقدسي، وعز الدين عمر بن أسعد الإربلي، والشيخ كمال الدين سلار الإربلي.

طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٨٦ - ٨٧

العبر ٥: ٣١٢ - ٣١٣

الفتح المبين ٢: ٨١ - ٨٢

فوات الوفيات ٤: ٢٦٤ - ٢٦٨

كشف الظنون ٥٩، ٧٠، ٩٦، ٩٧، ١١٥، ٢٠٠، ٢١٠، ٢٤٤، ٣٤٠، ٣٧٩، ٣٨٩، ٤٦٥، ٤٩٠، ٥١٤، ٥٥٠، ٥٥٧، ٦٨٨، ٧١٧، ٩١٥،

٩٢٩، ٩٣٦، ١٠٣٩، ١١٦٢، ١١٨٨، ١١٦١٣، ١٦٤٨، ١٦٩٤، ١٨٣٣، ١٨٥٩، ١٨٧٣، ١٨٧٧، ١٩١٣.

مرآة الجنان ٤: ١٨٢

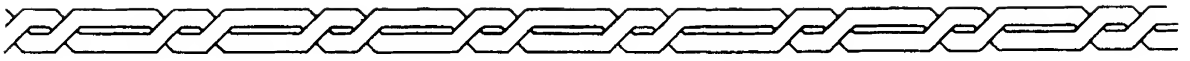
معجم المؤلفين ١٣: ٢٠٢ - ٢٠٣

مفتاح السعادة ٢: ٦١، ١٤٦ - ١٤٧

النجوم الزاهرة ٧: ٢٧٨

هدية العارفين ٢: ٥٢٤ - ٥٢٥

وأفرد السخاوي جزءاً لترجمته، كما ذكره علي الطنطاوي في «الإمام النووي» ص ١٦، وقد جمع أبو الحسن بن العطار تلميذه ترجمة حسنة له سماها «الطالين» كما في كشف الظنون: ٣٦٨، ولجلال الدين السيوطي ترجمة للنووي والبقيني كما في كشف الظنون: ٣٩٨.

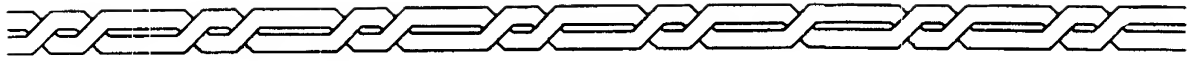


الغبطة لهم ، ثم المعاملة فيها على وجه المساواة ، وفيها خلاف فكيف تطيب نفسي بأكل ذلك .

وكان - رحمه الله - يلبس الثياب الرديئة المرقعة ولا يدخل الحمام ، وكان فقيهاً حصوراً لم يتزوج .

ومن تصانيفه : الأربعين ، والإرشاد (في أصول الحديث ، وهو مختصر لخصه من كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، ثم اختصره ثانياً وسماه التقريب) والإشارات الى بيان أسماء المبهمات (أورد فيه ما وقع في متون الأحاديث من الأسماء المبهمات ملخصاً من كتاب الخطيب مع زيادات عليه) والأصول والضوابط والإيضاح (في المناسك) . ويستأن العارفين ، والتبيان في آداب حملة القرآن ، وتحفة الطالب النبیه في شرح التنبية (لأبي إسحاق الشيرازي في فروع الشافعية مطول لم يكمل) ، وتحفة الوالد وبغية الرائد ، والتحقيق ، والترخيص في الإكرام بالقيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام ، والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير والنذير (في أصول الحديث ، لخص فيه كتابه الإرشاد الذي اختصره من كتاب علوم الحديث لابن الصلاح) ، وتقريب الإرشاد إلى مهمات الاسناد ، وتهذيب الأسماء واللغات ، وحلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار (وهو مشهور بأذكار النووي) ، وخلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام ، والخلاصة (لخص فيه الأحاديث المذكورة في شرح المذهب) والدقائق ، وروح المسائل (في

الفروع) ، والروضة (روضة الطالبين وعمدة المتقين ، في الفروع) ، ورياض الصالحين ، وشرح الجامع الصحيح (للبخاري ، وهو شرح قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان ، ذكر في شرح مسلم أنه جمع فيه جملاً مشتملة على نفائس من أنواع العلوم ، وشرح الحديث الأربعين وشرح قطعة من الوسيط ، وشرح مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه من الأخبار ، لمحيي أسماء بن العربي الطائي الأندلسي وطبقات الفقهاء ، والعمدة في تصحيح التنبية (وهو من أوائل ما صنف) وعيون المسائل المهمة وغيث النفع في القراءات السبع والفتاوى ، والمبهم على حروف المعجم ، والمجموع شرح المذهب للشيرازي (وهو أعظم ما كتب النووي في الفقه ، ولم يصنف في مذهب الشافعية على مثل أسلوبه . قال ابن كثير في تاريخه (١٣ : ٢٧٩) : «شرح المذهب الذي سماه «المجموع» وصل فيه إلى كتاب الربا ولا أعرف في كتب الفقه أحسن منه» . وقال الدكتور عبد الله مصطفى المراغي في «الفتح المبين» (٢ : ٨٢) : «والناظر في شرح المذهب يرى أنه عني بربط الفروع الفقهية بأصولها» ، ومختصر أسد الغابة ، ومختصر التبيان (في المواعظ) . ومختصر طبقات الشافعية لابن الصلاح ، ومرآة الزمان في تاريخ الأعيان ، ومناسك النووي (وهي ثلاث نسخ كبرى ووسطى وصغرى) ، ومناقب الشافعي ، والمنثورات وعيون المسائل المهمات ، والمنهاج في شرح مسلم بن الحجاج ، ومنهاج الطالبين في مختصر المحرر للرافعي .



ومؤلفاته تبلغ الخمسين كتاباً. بدأ بتأليف هذه الكتب وسنه نحو الثلاثين وتوفي ولم يجاوز الخامسة والأربعين فكان تأليفها في نحو خمس عشرة سنة فقط.

وصف النسخ:

حين اعتمدنا تحقيق هذا الكتاب حصلنا على ثلاث نسخ وهي:

١ - نسخة أوقاف بغداد رقم ٤٧٤١، وقد رمزت لها بالحرف (أ)، وهي تتألف من ثمانين صفحات، كتبت بخط نسخي جميل، ومسطرتها عشرون سطراً. وهي نسخة كاملة نسخت في سنة ١٣٠٥ ولم يعلم ناسخها، وفي آخرها «تمت الأصول والضوابط بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ومنه وكرمه نقلاً من خط المصنف». والصحيفة الأخيرة منها تحمل ختما ولكنه غير مقروء. وفي جانب من هذه الصحيفة الأخيرة ما نصه «نسخته في التاسع والعشرين من ذي الحجة سنة سبع وعشرين وسبعمائة وهذه النسخة... نسخة المؤلف».

٢ - نسخة مكتبة جامعة برنستن رقم ٣٣٠٦، وقد رمزت لها بالحرف (ب)، وهي نسخة كاملة وعدد صفحاتها خمس، ومسطرتها تتراوح بين أربعة وعشرين إلى ستة وعشرين سطراً، نسخت بخط نسخي معتاد ولم يعلم ناسخه ولا تاريخ نسخه، وتحمل هذه النسخة عنوان «القواعد والضوابط».

٣ - نسخة الظاهرية رقم ٧٤٢٩، وقد رمزت

لها بالحرف (ج) وهي نسخة كاملة تقع في خمس صفحات، مسطرتها تتراوح ما بين ثلاثة وعشرين إلى خمسة وعشرين سطراً، نسخت بخط نسخي معتاد، ولم يعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها.

وهذه النسخ الثلاث كانت صورها متوفرة لدى مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة، بجامعة الملك عبد العزيز، فرع مكة المكرمة.

ولم نتقيد في أصل الكتاب بواحدة من هذه النسخ، بل اخترنا أصحها عبارة، ثم نبهنا على ما يخالفها في الهوامش.

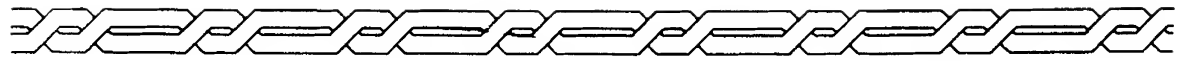
توثيق الكتاب:

هذا الكتاب ذكره صاحب كشف الظنون (١) فقال «الأصول والضوابط للشيخ الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة، ذكر فيها أنها قواعد وأصول مهمات ومقاصد محتويات يحتاج إليها طالب المذهب».

والعبارة التي بدى بها الكتاب وأشار إليها صاحب كشف الظنون تنطبق على العبارة التي بدئت بها المخطوطة، وهذا يجعلنا نطمئن إلى صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، أرسله



بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون.

اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ونبيك
ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وذريته
كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم (وبارك
على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما
باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم) (١) في
العالمين، إنك حميد مجيد، وأصحابه والتابعين،
آمين (٢).

أما بعد (٣) فهذه قواعد وضوابط، وأصول
مهمات، ومقاصد مطلوبات يحتاج إليها طالب
المذهب، بل طالب العلم (٤) مطلقاً، ولا
يستغني عن مثلها من أهل الفقه إلا
المقتصرون (٥) على الرسوم.

والمقصود بها بيان القواعد (٦) الجامعة،
والضوابط المطردات، وجمع (٧) المسائل
المتشابهات، والتمثيل بفروع مستخرجة من

أصل أو مبنية عليه، وحصر نفائس من الأحكام
المتفرقات، وبيان شروط كثيرة من الأصول
المشهورات. وأحرص - إن شاء الله - في جميعها (٨)
على الإيضاح الجلي بالعبارات الواضحات.

وأسأل الله الكريم التوفيق لإتمامه مصوناً (٩)
نافعاً مباركاً. (وعلى الله الكريم اعتمادي) (١٠)
وإليه تفويضي واستنادي (١١) وحسبي الله ونعم
الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم (١٢).

مسألة: مذهب أهل الحق كلهم (١٣): الإيمان
بالقدر وإثباته، وأن جميع الكائنات، خيرها
وشرها، بقضاء الله تعالى وقدره، وهو مريد لها
كلها. ويكره المعاصي مع أنه مريد لها لحكمة
يعلمها سبحانه وتعالى.

وهل يقال: إنه يرضى المعاصي ويحبها؟ فيه
مذهبان لأصحابنا المتكلمين (١٤)، حكاها إمام

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب وج.

(٢) تختلف خطبة الكتاب في جميع النسخ اختلافاً بسيطاً؛ ففي [ب] قدمت الشهادة على الصلاة وفي [أ] و[ج] بالعكس مع اختلاف بسيط فيها.

(٣) قوله: «أما بعد» ساقط من [ج].

(٤) «طالبو المذهب بل طالبو العلوم» وفي جـ: «طالب المذهب بل العلم».

(٥) أ: «المختصرون» وب: «المقتصرون» والصواب ما أثبتناه من [ج].

(٦) أ: «قواعد» بدون لام التعريف.

(٧) ب وجـ: «جميع» والصواب ما أثبتناه من [أ].

(٨) ب وجـ: «جمعها».

(٩) قوله: «مصوناً» ساقط من [ب].

(١٠) ما يلي المعقوفين ساقط من [ج].

(١١) جـ: «إسنادي».

(١٢) أ: «الخبير الحكيم».

(١٣) قوله: «كلهم» زيادة من [ج].

(١٤) ب: «المتقدمين».

الحرمين^(١) وغيره.
قال إمام الحرمين في الإرشاد:

مسألة: عقود المعاملات ونحوها أربعة أقسام: أحدها: جائز من الطرفين، كالقرض والشركة والوكالة والوديعة والعارية والقراض والهبة قبل القبض والجعالة ونحوها.

والجعالة جائزة من الطرفين، وإن كان بعد الشروع في العمل، ولكن إن فسخ العامل فلا شيء له، وإن فسخ الجاعل في أثناء العمل لزمه أجره ما عمل.

الثاني^(٢) لازم من الطرفين، كالبيع بعد الخيار والسلم والصلح، والحوالة، والمساقاة، والإجارة والهبة للأجنبي بعد القبض، والخلع، ونحوها.

الثالث^(٣): لازم من أحدهما، جائز من الآخر، كالرهن بعد القبض لازم^(٤) في حق

مما اختلف أهل الحق في إطلاقه ومنع إطلاقه^(٥): المحبة والرضا. فقال بعض أئمتنا^(٦): لا يطلق القول بأن الله تعالى يحب المعاصي ويرضاها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾^(٧).

قال: ومن حقق من أئمتنا لم يلتفت إلى تهويل المعتزلة، بل قال: الله تعالى يريد الكفر ويحبه ويرضاه.

والإرادة والمحبة والرضا بمعنى واحد.

قال: وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾.

المراد به: العباد الموفقون للإيمان. وأضيفوا إلى الله تعالى تشريفاً لهم، كقوله تعالى: ﴿يَشْرَبْ

(١) إمام الحرمين هو: عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني، الأصولي الأديب، الفقيه الشافعي، ولد سنة ٤١٩ هـ، ويعرف بإمام الحرمين لأنه سافر إلى الحجاز وجاور بمكة والمدينة أربع سنين يدرس العلم، ويفتي، ويجمع طرق المذهب. وكان أعلم أهل زمانه بالكلام والأصول والفقه، وكان أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي على الإطلاق.

له مؤلفات كثيرة منها: النهاية في الفقه، والشامل والإرشاد في أصول الدين، والبرهان والورقات في أصول الفقه، وغياث الأمم ومغيث الخلق في ترجيح مذهب الشافعي، ومختصر النهاية وغير ذلك. توفي - رحمه الله - في سنة ٤٧٨ هـ.

انظر: الأعلام ٢: ٥٩٨، والبداية والنهاية ١٣: ١٢٨، وطبقات الشافعية للأسنوي ١: ٤٠٩، وطبقات الشافعية للسبكي ٥: ١٦٥-٣٣٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١: ٢٧٥ برقم ٢١٨، والفتح المبين ١: ٢٦٠ - ٢٦٢، ومفتاح السعادة ٢: ٣٢٩، والوفيات ١: ٣٦١.

(٢) قوله: «ومنع إطلاقه» ساقط من [ب]

(٣) أ: «فقال أئمتنا» وب: «فقال بعض أصحابنا»

(٤) الزمر ٣٩: ٧.

(٥) الدهر ٧٦: ٥.

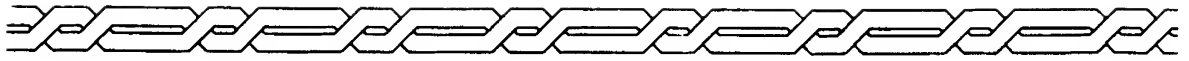
لم أعثر عليه.

وهو بطلان قاعدة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب. انظر: شرح العقائد النسفية ص ٧٨.

(٦) قوله: «الثاني» ساقط من [ج-]

(٧) قوله: «الثالث» ساقط من [ج-]

(٨) أ وب: «كالرهن لازم بعد القبض».



الراهن، جائز في حق المرتهن. والكتابة لازمة في حق السيد دون العبد. والضمان والكفالة جائزتان من جهة المضمون له دون الضامن.

الرابع^(١): لازم من أحدهما مع خلاف في الآخر، وهو النكاح؛ لازم من جهة المرأة، وفي الزوج وجهان: جائز من جهته لقدرته على الطلاق^(٢).

وأصحهما: لازم كالبيع.

وقدرته على الطلاق ليست فسخاً، وإنما هو تصرف في المملوك، ولا يلزم من ذلك^(٣) كونه جائزاً، كما أن المشتري يملك بيع المبيع. والمسابقة على قول جائزة، وفي الأظهر لازمة^(٤).

مسألة: إذا انعقد البيع لم يتطرق إليه الفسخ إلا بأحد سبعة أسباب، خيار المجلس، وخيار الشرط، وخيار العيب، وخيار الخلف: بأن سرطه^(٥) كاتباً فخرج غير كاتب، والإقالة،

والتحالف، وتلف المبيع قبل القبض.

مسألة: مما يقوم فيه^(٦) الوطء مقام اللفظ، ووطء البائع في مدة الخيار، فيكون فسخاً.

ولا يقوم ووطء الرجعية مقام لفظ الرجعة عندنا. وأما ووطء من أعتق إحدى أمته، أو طلق إحدى امرأته أو أسلم على أكثر من أربع نسوة، أو أراد الرجوع في جارية ثبت^(٧) له الرجوع فيها بإفلاس المشتري، أو بوجود عيب في الثمن، أو المشتري^(٨) الجارية المبيعة في مدة الخيار، ففي قيام الوطء في جميع هذه الصور مقام اللفظ، وجهان، يختلف الراجح.

وأما ووطء الموصى بها؛ فإن اتصل به إحبال كان رجوعاً وإن عزل فلا.

وإن أنزل ولم تحبل فوجهان، أصحهما: ليس برجوع. وقال ابن الحداد^(٩): رجوع^(١٠).

ووطء الأب جارية وهبها لولده حرام قطعاً، وليس رجوعاً في أصح الوجهين.

(١) قوله: «الرابع» ساقط من [جـ].

(٢) ج: «جائز من جهة القدرة على الطلاق».

(٣) قوله: «ذلك» ساقط من [جـ].

(٤) العبارة التي بين المعقوفين في آخر القسم الثالث في [جـ].

(٥) ب: «شرطاً»

(٦) قوله: «فيه» ساقط من [ب].

(٧) ج: «يثبت»

(٨) ب: «إذا اشترى» وفي جـ: «والمشتري في الجارية».

(٩) هو محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكنتاني: قاض، من فقهاء الشافعية، من أهل مصر. ولي فيها القضاء والتدريس. وكان قوالاً بالحق، ماضي الأحكام، فصيحاً، متعبداً. له كتاب «الفروع» في فقه الشافعية شرحه كثيرون، و«الباهر» في الفقه، مائة جزء، و«أدب القاضي» أربعون جزء، و«الفرائض» نحو مائة جزء توفي سنة ٣٤٤ هـ.

انظر: الاعلام ٣: ٣١٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٢: ٧٩-٩٧، برقم ١١٣. وكشف الظنون ٢: ١٢٥٦، ١٢٥٧، والوفيات ١: ٤٥٨.

(١٠) جـ: «هو رجوع». ولابن الحداد كما ذكرنا، كتابان في الفقه: «الفروع» و«الباهر» ولم نثر على أي واحد منهما.

وأكثر الحيض وأقل الطهر خمسة عشر يوماً.
وأوقات الصلوات.
واشترط أربعين لانعقاد الجمعة.
والتكبيرات الزوائد (٤) في صلاتي العيد
والاستسقاء، وخطبتي العيد.

والاستغفار في أول خطبة الاستسقاء.
ونُصِبَ الزكاة في الإبل والبقر والغنم (٥)
والذهب والفضة وعروض التجارة، وقدر
الواجب فيها وفي زكاة الفطروفي (٦) الكفارات.
ومنه الآجال في حول (٧) الزكاة، والجزية،
وتعريف اللقطة والعدد، ودية الخطأ على العاقلة
أو غيرهم، وفي نفى الزاني، وفي انتظار العنين (٨)
والمولى، والسِّن الذي يؤثر فيه الرضاع،
وتقدير جلد الزاني بمائة جلدة (٩) والقاذف
بثمانين، والشارب بأربعين، والرقيق على
النصف، وتقدير نصاب السرقة بربع دينار وغير
ذلك (١٠).

ومن التقدير الذي للتقريب: سن الرقيق
المسلم فيه والموكل (١١) في شراه، كمن (١٢) أسلم

مسألة: قال أصحابنا: حكم العقد
الفاسد (١) حكم الصحيح في الضمان. فما
ضمن صحيحه، ضمن فاسده، وإلا فلا.
وحكي في الهبة الفاسدة وجه (٢) أنها
مضمونة. والمذهب: لا تضمن؛ لأن
صحتها (٣) ليست مضمونة.

مسألة في ضبط جمل من المقدرات الشرعية.
وهي ثلاثة أقسام:

قسم: تقديره تحديد. وقسم: تقريب.
قسم: مختلف فيه.

فمن التحديد: طهارة الأعضاء في الوضوء
ثلاثاً ثلاثاً.

ومنه تقدير مدة مسح الخف بيوم وليلة
حضرًا وثلاثة سفرًا.

والاستنجاء بثلاثة أحجار.

وغسل ولوغ الكلب بسبع.

(١) أ: «حكم عقد الفاسد».

(٢) قوله: «وجه» ساقط من [ب].

(٣) ب وج: «صحتها» وهو تصحيف.

(٤) ج: «الزائدة»

(٥) من قوله: «ونصب الزكاة» إلى قوله: «والغنم» محو في [أ] ويقرأ «وجوب الزكاة» بدل «ونصب الزكاة»

(٦) «في» أ «أو الكفارات»

(٧) أ: «الحول» وج: «وحول»

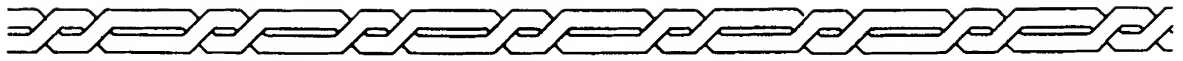
(٨) قوله: «والعين» ساقط من [ب]

(٩) قوله: «جلدة» ساقط من [ب وج].

(١٠) قوله: «وغير ذلك» ساقط من [ج].

(١١) ب: «أو الوكيل»

(١٢) ب: «فمن»



في عبد سنّه (١) عشر سنين، فإنه يستحق ابن عشر تقريباً، أو وكله في شراء ابن عشر؛ لأنه يتعذر تحصيل ابن عشر تحديداً بالأوصاف (٢) المشروطة.

ومن التقدير المختلف فيه: تقدير القلتين بخمسائة رطل . وسن الحيض تسع سنين، والمسافة بين الصفين بثلاثمائة ذراع، ومسافة القصر بثمانية وأربعين ميلاً، ونصاب المعشرات بألف وسبعمائة رطل بالبغداد.

وفيها كلها وجهان.

الأصح في القلتين والحيض والمسافة بين الصفين التقريب.

وفي مسافة القصر ونصاب المعشرات التحديد.

ووجه التقريب أنه مجتهد في هذا التقدير وما قاربه، فهو (٣) في معناه، بخلاف المنصوص على تحديده.

وفي تقدير سن البلوغ بخمس عشرة سنة طريقان. المذهب: القطع بأنه (٤) تحديد.

والثاني على وجهين، ثانيهما (٥) أنه تقريب، حكاه الرافعي (٦) وغيره، والله أعلم.

مسألة في بيان (٧) أقسام الرخص، وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: رخصة يجب فعلها، كمن غُصَّ بلقمة ولم يجد ما يسيغها به (٨) إلا خمرًا، يجب إساغتها بها.

وكالمضطر إلى أكل الميتة وغيرها من النجاسات يلزمه أكلها على الصحيح الذي قطع به الجمهور.

وقال بعض أصحابنا يجوز ولا يجب.

القسم الثاني: رخصة مستحبة، كقصر الصلاة في السفر، والفطر لمن شق عليه الصوم،

(١) أ: «سنة عشر» وهو تصحيف.

(٢) ب: «دون الأوصاف»

(٣) قوله: «فجعوا» ساقط من [ج]

(٤) ب: «لأنها» وهو خطأ.

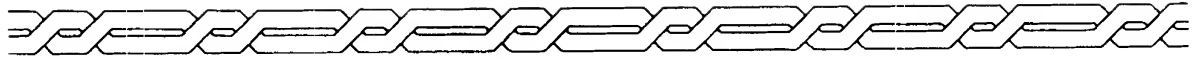
(٥) أ و ج: «بأنها» وهو تصحيف.

(٦) الرافعي هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الشافعي، عالم ديني كبير، كان له مجلس بقزوين في التفسير والحديث، نسبته إلى رافع بن خديج الصحابي، توفي سنة ٦٢٣ هـ. له «المحرر في الفقه» و«فتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي» في الفقه و«شرح مسند الشافعي» و«الأمالي الشارحة لمفردات الفاتحة»

انظر: الأعلام ٣: ٥٤١، وتهذيب الأسماء ١: ٢٦٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ١: ٥٧١، وطبقات الشافعية للسبكي ٨: ٢٨١-٢٩٣، وطبقات المفسرين للدأودي ١: ٣٣٥-٣٥٧، والوفيات ٢: ٣٧٦.

(٧) ج: «في ضبط بيان».

(٨) ب: «لما يسيغها»



وكذا الإبراد^(١) بالظهر في شدة الحر على
الأصح^(٢).
الصلاتين في السفر.
ونقل الغزالي - رحمه الله - الاتفاق^(٦) على أن^(٧)
ترك الجمع أفضل بخلاف القصر.
وفرقوا بوجهين:
أحدهما^(٨): أن في القصر خروجاً من
الخلاف^(٩) فإن أبا حنيفة^(١٠) - رحمه الله -
وآخرين يوجبون القصر ويبطلون الجمع^(١١).

(١) ح: «في الإبراد»

(٢) أ: «الصحيح»

(٣) انظر المجموع ٤: ٢٦٢،

والمثول هو: عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري (أبو سعد وقيل أبو سعيد) فقيه، مناظر، عالم بالأصول، ولد بنيسابور وتعلم بمرو، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد. وتوفي سنة ٤٧٨ هـ. له «تتمة الإبانة للفوراني» في فقه الشافعية، لم يكمله، وكتاب في «الفرائض» وكتاب في «أصول الدين» انظر: الأعلام ٢: ٥٠٤، والبداية والنهاية ١٣: ١٣٨، وشذرات الذهب ٣: ٣٥٨، وطبقات الشافعية للسنوي ١: ٣٠٥-٣٠٦، وطبقات الشافعية للسبكي ٥: ١٠٦-١٠٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١: ٢٦٤ برقم ٣١١، وكشف الظنون ٣: ١٣٥١، ومعجم المؤلفين ٥: ١٦٦ والوفيات ١: ٢٧٧.

(٤) الغزالي هو: محمد بن محمد بن أحمد الملقب بحجة الإسلام وكنيته أبو حامد، جامع أشنات العلوم في المنقول والمنقول وكان أفقه أقرانه وإمام أهل زمانه، ولد سنة ٤٥٠ هـ وتوفي سنة ٥٠٥ هـ والغزالي نسبة إلى غزل الصوف أو غزالة؛ قرية من قرى الطوس، وله مصنفات كثيرة منها: إحياء علوم الدين، والاقتصاد في الاعتقاد، وإلجام العوام، والمستصفي والمنحول والمكتون في أصول الفقه والوسيط والوجيز في الفقه. انظر: الأعلام ٣: ٩٧٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٦: ١٩١-٣٨٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١: ٣٢٦، برقم ٢٦١، والفتح المبين ٢: ٩-١١ ومعجم سركيس ١٤٠٨، ومفتاح السعادة ٢: ٣٣٢، والنجوم الزاهرة ٥: ٢٠٣، والوفيات ١: ٥٨٦.

(٥) انظر: البسيط، مخطوط ص ١٤٨ الف والبسيط كتاب للغزالي في فقه الشافعية، ثم لخصه وسماه «الوسيط» ثم لخصه وسماه «الوجيز» انظر: كشف الظنون ٢: ٢٠٠٢، ٢٠٠٨.

(٦) قوله: «الاتفاق» ساقط من ج.

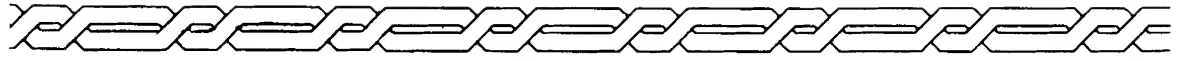
(٧) قوله: «إن» ساقط من [أ]

(٨) قوله: «أحدهما» ساقط من [ج-]

(٩) أ وجد: «وفي ترك الجمع خروجاً من الخلاف أيضاً»

(١٠) هو النعمان بن ثابت بن زوطى، ولد سنة ٨٠ هـ. نبغ أبو حنيفة في علم الكلام كما برز في النحو والأدب، ولكنه امتاز بالفقه. قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: إن الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه. عرض عليه القضاء فأبى، والولاية على بيت المال فرفض - توفي - رحمه الله - سنة ١٥٠ هـ. انظر: أبو حنيفة للجندي، وأبو حنيفة لابي زهرة، والإمام الأعظم أبو حنيفة المتكلم لعناية إبلان، والجواهر المضيئة ١: ٢٦-٣٢، وحياة الإمام أبي حنيفة للسيد عفيفي، والطبقات السننية ١: ٨٦-٩٥ وعقود الجمان، ومفتاح السعادة ٢: ١٩٥، ومناقب الإمام الأعظم للكرديري، ومناقب الإمام الأعظم للموفق بن أحمد.

(١١) قال المرغباني في الهداية (مع فتح القدير) ٢: ٣١، وفرض المسافر في الرباعيتين ركعتان لا يزيد عليهما وفي تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار (مع رد المختار) ٢: ١٢١-١٢٣ (من خرج من عمارة موضع إقامته مسيرة ثلاثة أيام وليالها صلى الفرض الرباعي ركعتين) وجواباً. وقال ابن عابدين: يكره الإتمام عندنا حتى روي عن أبي حنيفة أنه قال: من أتم الصلاة فقد أساء وخالف السنة.



والثلاث اللواتي فيها قولان: الجمع بين الصلاتين. والأصح اختصاصه بالطويل، والتنقل على الدابة، وإسقاط الفرض بالتيمم والأصح عدم اختصاصهما.

والسفر الطويل ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمي. والميل ستة آلاف ذراع.

قال القلعي^(٢) - رحمه الله -: والذراع هنا أربع وعشرون إصبعا معتدلات. والإصبع ست شعيرات معتدلة معترضة.

ونقل ابن الصباغ^(٣) وغيره: أن للشافعي^(٤) - رحمه الله - في مسافة القصر سبعة نصوص

والثاني: أن الجمع يلزم منه إخلاء وقت العبادة الأصلي عن العبادة بخلاف القصر.

قالوا: والأحاديث الواردة في الجمع^(١) ليست نصوصاً في الاستحباب، [بل فيها جواز فعله ولا يلزم منه الاستحباب].

مسألة، قال أصحابنا: رخص السفر ثمان؛ ثلاث تختص بالطويل وثمان لا تختص، وثلاث فيها قولان.

فالمختص: القصر، والفطر، والمسح على الخف ثلاثاً.

وغير المختص: ترك الجمعة، وأكل الميتة.

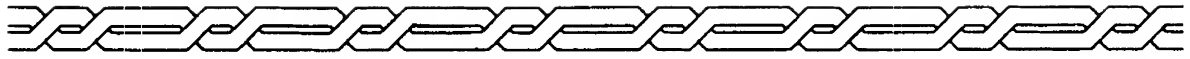
قال الغزالي في البسيط (مخطوط ص ١٣٨ الف) «ولا خلاف أن ترك الجمع أولى بخلاف ما ذكرنا في القصر» وقال في موضع آخر من البسيط (ص ١٢٥ الف وب) «وفي القصر والإتمام قولان: أحدهما الإتمام أولى كالصوم، والثاني القصر أولى؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يواظب على القصر، ولأن القصر عزيمة عند أبي حنيفة، فالخروج من الخلاف أولى».

(١) راجع لتفصيل أحاديث الجمع في السفر إلى المجموع ٤: ٢٥٣ - ٢٥٨، ونصب الرأية ٢: ١٩٢ - ١٩٣ وصحيح البخاري (مع فتح الباري) كتاب تقصير الصلاة، باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ٢: ٥٧٩، وباب توخر الظهر إلى العصر ٢: ٥٨٢، وباب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس ٢: ٥٨٢، وكتاب العمرة، باب المسافر إذا جد به السير ٣: ٦٢٤، وكتاب الجهاد ١٣٦ - باب سرعة السير ٦: ١٣٨. وصحيح مسلم كتاب صلاة المسافرين، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ١: ٤٤٨. وكتاب الفضائل، باب في معجزات النبي صلى الله عليه وسلم حديث رقم ٤، ١٠: ١٧٨٣ وأبو داود، أبواب صلاة السفر، باب الجمع بين الصلاتين ٢: ٤. والترمذي أبواب الصلاة، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين ١/ ١٣٨، والنسائي كتاب المواقيت ١/ ٢٨٤ - ٢٩٢، وكتاب الأذان ٢/ ١٥ - ١٧ وابن ماجة كتاب الإقامة، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، والموطأ (مع تنوير الحوالك) الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ١: ١٦٠ - ١٦٢ والدارمي كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين ١/ ٣٥٦، ٣٥٧، ومسنند أحمد ٢: ٤، ٧، ٨، ٣٤، ٥١، ٥٤، ٥٦، ٧٧، ٨٠، ١٠٦، ١٤٨، ١٥٠.

(١) القلعي هو: محمد بن علي بن الحسن، فقيه، باحث، من العلماء، قيل إن نسبته إلى قلعة حلب، توفي سنة ٦٣٠ هـ. له مصنفات كثيرة في الفرائض وفضل الصحابة، وله «تهذيب الرئاسة في ترتيب السياسة» و«أحكام القضاة» وغير ذلك. أنظر: الأعلام ٣: ٩٤٧، ومعجم المؤلفين ١٠: ٣١٧.

(٢) قال النووي في المجموع (٤: ٢١٤) «قال الشيخ أبو حامد وصاحبها الشامل والبيان وغيرهم. للشافعي - رحمه الله - سبعة نصوص في مسافة القصر». أقول وصاحب الشامل هو ابن الصباغ وهو: أبو نصر، عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد، فقيه شافعي، من أهل بغداد ولادة ووفاته. توفي سنة ٤٧٠ هـ، وكانت الرحلة إليه في عصره، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية أول ما فتحت. له «الشامل» في الفقه و«تذكرة العالم» و«العدة» في أصول الفقه. أنظر الأعلام ٢: ٥٢٢، والبداية والنهاية ١٢: ١٢٦، وشذرات الذهب ٣: ٣٣٥، وطبقات الشافعية للسنوسي ٢: ١٣٠ - ١٣١، وطبقات الشافعية للسبكي ٥: ١٢٢ - ١٣٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١: ٢٦٩ برقم ٢١٤، وكشف الظنون ١: ٣٨٩، ومفتاح السعادة ٢: ٣٢٥، ومعجم المؤلفين ١٠: ٣١٧، والنجوم الزاهرة ٥: ١١٩، والوفيات ١: ٣٠٣.

(٣) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، ولد سنة ١٥٠ هـ، وتفقّه على مسلم بن خالد الزنجي وسفيان بن عيينة بمكة وعلى مالك بالمدينة، وكان في إقامته ببغداد ضيفاً على محمد بن الحسن، وكانت آراءه معتدلة متوسطة بين أهل الحديث وأهل الرأي. ألف الشافعي رسالة الأصول وهو أول



وكل ذلك ثمانية وأربعون ميلا هاشمية.
والله أعلم (٣).

قال أصحابنا: ولا يباح شيء من رخص
السفر الثماني لعاص بسفره حتى يتوب إلا
التيمم، ففيه ثلاثة أوجه:

أصحابها: يلزمه التيمم ويلزمه الإعادة.

والثاني: يجب التيمم ولا إعادة (٤).

والثالث: يحرم التيمم ويجب القضاء ويكون
معاقبا على المعصية وعلى تفويت الصلاة بغير
عذر.

قالوا: وإنما لا يباح له شيء منها لأنه مقصر
وقادر على استباحتها كلها في الحال بالتوبة.

وأما العاصي في سفره؛ وهو الذي يكون
سفره مباحا، لكنه يرتكب في طريقه معصية،
كشرب خمر وغيره، فتباح له الرخص (٥) والله
أعلم.

مسألة: إذا تعارض أصل وظاهر أو أصلان
جرى فيهما غالبا قولان للشافعي رحمه الله، أو
وجهان للأصحاب، كثوب خمار وقصّاب

مختلفة اللفظ، والمراد بها كلها شيء واحد.

قال في موضع: ثمانية وأربعون ميلا، وفي
موضع ستة وأربعون، وفي موضع: أكثر من
أربعين، وفي موضع: أربعون، وفي موضع:
مسيرة يومين، وفي موضع: مسيرة ليلتين، وفي
موضع يوم وليلة.

وقال أصحابنا: المراد بالجميع شيء واحد
وهو ثمانية وأربعون ميلا هاشمية؛ وهي
مرحلتان بسير الاثقال ودبيب الأقدام.

قالوا: وقوله: ستة وأربعون، ترك الأول
والأخير وهو عادة معروفة للعرب.

وقوله: أكثر من أربعين، أراد ثمانية
وأربعين.

وقوله: أربعون، أراد أربعين أموية، وهي
ثمانية وأربعون هاشمية.

وقوله: يومان، أراد من غير ليلة بينهما (١).

[وقوله: ليلتان، أراد من غير يوم بينهما] (٢).

وقوله: يوم وليلة، أراد اليوم مع الليلة.

= من صنف في هذا العلم. توفي - رحمه الله - سنة ٢٠٤ هـ.

انظر: الإمام الشافعي لعبد الغني الدقر، وتاريخ بغداد ٢: ٥٦، والشافعي لابي زهرة، وطبقات الشافعية للسبكي ١: ١٩٠ - ٢٠٤، وطبقات الفقهاء
الشافعية للعبادي ٦-٧، والفهرست لابن نديم ص ٢٩٤، ومفتاح السعادة ٢: ٢٢١، ومناقب الشافعي للبيهقي، ومناقب الشافعي للرازي،
والوفيات ١: ٥٦٥. انظر: المجموع ٤: ٢١٣.

(١) ب: «أراد من غير ليلتهما»

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من [ج-]

(٣) انظر: المجموع ٤: ٢١٤

(٤) ج-: «والإعادة» وهو تصحيف.

(٥) ب: «فيباح له الترخص».



ومدّسين^(١) بالنجاسة وطین شارع لا يتحقق نجاسته، ومقبرة شك في^(٢) نبشها.

وادی القاضي حسین،^(٣) والمتولی والهروي^(٤) المراد القولین وغلطوهم^(٥) في ذلك؛ فقد یجزم بالظاهر، کمن أقام بینة علی غیره بدین^(٦) أو أخبر ثقة بنجاسة ماء أو ثوب، و بین السبب، وکمسئلة الظبیه التي ذکرها الشافعی - رحمه الله -^(٧) والأصحاب؛ وهي : لورأی حیوانا ظبیه أو غیرها بال في ماء کثیر، فرآه متغیراً واحتمل ان یکون تغیره بالبول [وبطول المکت].

قال الشافعی والأصحاب: یحکم بنجاسته؛

لأن الظاهر أن تغیره بالبول. [٨]

فهذه المسائل وأشباهها^(٩) يعمل فيها بالظاهر، ويترك الأصل بلا خلاف.

وقد یجزم بالأصل، کمن ظن طهارة حدثاً، أو أن صلی ثلاثاً أو أربعاً أو طلاقاً أو عتاقاً^(١٠) ونحوها، فإنه يعمل بالأصل ولا اعتبار بالظاهر بلا خلاف.

والصواب في الضابط، ما قاله المحققون: أنه إن ترجح أحدهما بمرجح جزم به، وإلا ففيه قولان. (١١)

والأصح من القولین في معظم الصور: الأخذ بالأصل، والله أعلم.

(١) أ و ب: «متدين» وهو تصحيف.

(٢) أ: «شك نبشها»

(٣) هو الإمام المحقق القاضي حسين أبو علي بن محمد بن أحمد المروزي، من كبار أصحاب القفال، وصفه إمام الحرمين بحبر المذهب، وأثنى عليه الرافعي والسبكي وغيرهما. توفي سنة ٤٦٢ هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١: ١٦٤، وطبقات الشافعية للحسيني ص ١٦٣ - ١٦٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٤: ٣٥٦ - ٣٦٥ العبر ٣: ٢٤٩.

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عباد العبادي الهروي، الشافعي (أبر عاصم) فقيه، محدث كان إماماً جليلاً حافظاً للمذهب بحراً يتدفق بالعلم. ولد بهرات وتفق بها وبنيسابور وتنقل في البلاد ولقي خلقاً كثيراً من المشايخ وأخذ عنهم وسمع الحديث الكثير وحدث، ومن تصانيفه: الهادي إلى مذهب العلماء في الفقه، والرد على السمعاني، وكتاب طبقات الفقهاء، وأحكام المياه، وأدب القضاة، والزيادات، وزيادات الزيادات، والمبسوط. توفي سنة ٤٥٨ هـ.

انظر: تهذيب الأسماء ١: ٢٤٩، وطبقات الشافعية للسبكي ٤: ١٠٤، ومعجم المؤلفين ٩: ١٠ والوفيات ١: ٤٦٣.

(٥) ب: «غلطوا» (٧) قوله: «بدین» ساقط من [ج-]

(٧) انظر: كتاب «الأم» للإمام الشافعي ١: ١٠.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من [ب]

(٩) أ: «أشبابها» وهو تصحيف.

(١٠) ب: «عتقا». (١١) ج: «ففيه القولان أو الوجهان».

المصادر والمراجع

- الأم، للإمام الشافعي، كتاب الشعب.
- أبو حنيفة، لأبي زهرة، دار الفكر العربي.
- أبو حنيفة للجندي، مطابع الأهرام، بالقاهرة.
- الأعلام، للزركلي، الطبعة الثالثة.
- الإمام الأعظم أبو حنيفة المتكلم، لعناية إبلان، مطابع الأهرام، بالقاهرة.
- الإمام الشافعي، لعبد الغني الدقر، دار القلم، بيروت.
- الإمام النووي، لعلي الطنطاوي، دار الفكر، بدمشق.
- إيضاح المكنون، للبغدادي، مكتبة المثنى، بيروت.
- البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ.
- البسيط للغزالي، مخطوط.
- تاريخ بغداد، للخطيب، دار الكتب العربي، بيروت.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، إدارة الطباعة المنيرية، بمصر.
- الجواهر المضيئة، لعبد القادر، مطبعة مجلس المعارف النظامية بحيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٣٢ هـ.
- حياة الإمام أبي حنيفة، للسيد عفيفي، المطبعة السلفية، بالقاهرة، ١٣٥٠ هـ.
- الدارس في تاريخ المدارس، للنعماني مطبوعات المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقى بدمشق، ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م.
- دول الإسلام، للذهبي، بتحقيق فهم شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٤ م.
- رد المحتار، لابن عابدين، مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.
- السلوك، للمقرئزي، لجنة التأليف والترجمة، بالقاهرة.
- سنن الترمذي، مطبعة مصطفى الحلبي، بالقاهرة.
- سنن أبي داود، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة النبوية.
- سنن الدارمي، طبع بإشراف محمد أحمد دهمان، نشر دار إحياء السنة النبوية.
- سنن ابن ماجه، بترقيم عبد الباقي، مطبعة الحلبي بالقاهرة.
- سنن النسائي، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ = ١٩٣٠ م.
- الشافعي لأبي زهرة، دار الفكر العربي.
- شذرات الذهب، لابن عماد الحنبلي، ذخائر التراث العربي، بيروت.
- شرح العقائد النسفية، لنجم الدين النسفي، طبع نور محمد، كراتشي، باكستان.
- صحيح البخاري (مع فتح الباري) بترقيم عبد الباقي، المطبعة السلفية.



- صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي.
- طبقات الحفاظ، للسيوطي، بتحقيق علي محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، بمصر.
- الطبقات السنية، للتميمي الدارمي، بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بالقاهرة، ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م
- طبقات الشافعية، للاسنوي، بتحقيق عبد الله الجبوري، إحياء التراث الإسلامي / بغداد ١٣٩١ هـ
- طبقات الشافعية، للسبكي، بتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ومحمد محمود الطناحي، مكتبة عيسى الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٥ م.
- طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، بتحقيق د/ عبد العليم خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م
- طبقات الشافعية، لابن هداية الله، مطبعة بغداد ١٣٥٦ هـ
- طبقات الفقهاء الشافعية، للعبادي، طبع ليدن ١٩٦٤ م
- طبقات المفسرين، للدودي، بتحقيق علي محمد عمر مكتبة وهبة، عابدين، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٢ م
- العبر، للذهبي، طبع كريت
- عقود الجمان، لمحمد بن يوسف الدمشقي الصالح، بتحقيق أبو الوفاء الأفغاني، طبع حيدر آباد، الهند
- الفتح المبين، للدكتور عبد الله مصطفى المراغي، الناشر: محمد أمين دمج وشركاه، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م
- الفهرست، لابن نديم، دار الفكر بيروت.
- فوات الوفيات، لمحمد بن شاکر الکتبي، بتحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت.
- كشف الظنون، لحاجي خليفة، المطبعة البهية، ١٣٦٣ هـ = ١٩٤٣ م
- المجموع شرح المذهب، للنووي، الناشر: زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام، بمصر
- مرآة الجنان، لليافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- مسند الإمام أحمد، مرقم، دار المعارف، بمصر.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان
- معجم سركيس، مطبعة سركيس، مصر ١٣٤٦ هـ = ١٩٢٨ م
- مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده، بتحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال، بالقاهرة.
- مناقب الإمام الأعظم، للكردي، طبع حيدر آباد، الهند
- مناقب الإمام الأعظم للموفق بن أحمد، طبع حيدر آباد، الهند
- مناقب الشافعي، للبيهقي، بتحقيق سيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٩١ هـ = ١٩٧١ م
- مناقب الشافعي، للرازي، المكتبة العلامة، بمصر.
- موطا إمام مالك، (مع تنوير الحوالك) دار إحياء الكتب العربية، بمصر.
- النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، مطبعة دار الكتب المصرية.
- نصب الراية، للزيلعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- هداية العارفين للمرغيناني (مع فتح القدير) طبع مصطفى الحلبي، بالقاهرة.
- هدية العارفين، للبغدادي، مكتبة المثنى، بيروت.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، (بهامشه الشقائق النعمانية) طبع بولاق.